محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،

أمير دولة قطر

الرقم المرجعي: QIC (A) 7 [2023]

لدى مركز قطر للمال

المحكمة المدنية والتجارية

الدائرة الاستئنافية

[بشأن الاستئناف ضد الحكمين QIC (F) 7 [2022] و QIC (F) 17 [2022]

التاريخ: 30 يوليو 2023

الدعوى رقم: CTFIC0007 لعام 2022

أروى زكريا أحمد أبو حمدية

المدعية/المستأنف ضدها

ضد

بنك لشا ذ.م.م

المدعى عليه/المستأنف

الحُكم

<u>هيئة المحكمة:</u>

اللورد توماس، مقاطعة كومجد، رئيس هيئة المحكمة

القاضي علي مالك، مستشار الملك

القاضية الدكتورة منى المرزوقي

الأمر القضائي

1. يجب على المستأنف ضدها أن تدفع للمستأنف مبلغًا وقدره 270,400 ريال قطري خلال 28 يومًا من صدور هذا الأمر.

الحُكم

تمهيد

1. سمحنا في 17 مايو 2023 بالاستئناف من قبل المستأنف ("**البنك**") ضد الحكمين الصادرين عن الدائرة الابتدائية (QIC [2022] 7 (F) و 17 QIC (F) [2022]) لصالح المستأنف ضدها ("**السيدة حمدية**") وإبطال كلا الحكمين. وقد نصّ الأمر الصادر عنّا (1 QIC (A) [2023]) أيضًا على أن المحكمة ستُصدر توجهات في ما يتعلق بتقدير التكاليف لدى كلٍ من هذه المحكمة والدائرة الابتدائية. وفي الأمر الصادر بتاريخ 17 مايو 2023، أمرنا بأنه ينبغي منح البنك التكاليف التي تكبدها بشكل معقول في المداولات أمام المحكمة الابتدائية وهذه المحكمة.

2. تم تقديم المستندات المكتوبة بالتسلسل من قبل الطرفين مع تقديم البنك لرد وجيز، وذلك وفقًا لتوجهاتنا.

3. طالب البنك بمبلغ وقدره 351,575.50 ريالاً قطريًا مقابل التكاليف التي تتألف مما يلي:

i. مبلغ وقدره 67,500 ريال قطري تم تكبده في المداولات أمام المحكمة الابتدائية عندما مثل مكتب حمد اليافعي للمحاماة ("**مكتب اليافعي**") البنك في الفترة من 20 فبراير 2022 إلى 25 مايو 2022.

ii. ومبلغ وقدره 112,575.50 ريالاً قطريًا خلال الفترة من 25 مايو 2022 وحتى انتهاء المداولات أمام الدائرة الابتدائية عندما قام مكتب بدري وسليم المعوشي ذ.م.م ("**مكتب بدري**") بتمثيل البنك.

iii. ومبلغ وقدره 135,000 ريال قطري عن إجراءات الاستئناف أمام هذه المحكمة.

iv. ومبلغ وقدره 36,500 ريال قطري في ما يتعلق بتقدير التكاليف.

4. ترد المبادئ المعمول بها في المادة 33 من اللوائح والقواعد الإجرائية للمحكمة ("**القواعد**") وفي عدد من تقديرات التكاليف المُبلغ عنها، بما في ذلك *قضية الشركة الوطنية للضمان الصحي - ضمان (قطر) ذ.م.م ضد حماد الشوابكة* 1 (C) QIC [2017]. وفي سياق الطعن على هذه الإجراءات، سننظر على وجه الخصوص في مدى التناسب، وسلوك الطرفين، ومدى نجاح الطرف المُطالب بالتكاليف، والمبلغ المُتضمن، وأهمية القضية للطرفين ومدى تعقيد المسائل. لا يحق لأي طرف استرداد أكثر مما تم دفعه بالفعل للمحامين المعنيين.

5. سننظر في كلٍ من المطالبات الأربعة تباعًا؛ إذ تطعن السيدة حمدية على كلٍ منها.

التكاليف المرتبطة بتكليف مكتب اليافعي للمر افعة أمام الدائرة الابتدائية

6. لقد تم الطعن في المطالبة على أساس أن العمل قد نُفذ بموجب توكيل، ولم تُقسم المبالغ بشكل صحيح، ولم تُقدم المستندات اللازمة، ولم يوجد دليل على أن البنك قد قام بالسداد إلى مكتب اليافعي.

7. ترد نتائج الوقائع التي انتهينا إليها كما يلي:

i. تم تكبد الأتعاب حتى 28 فبراير 2022 بموجب توكيل صادر بتاريخ 11 مارس 2021 في هيئة أتعاب شهرية وقدرها 40,000 ريال قطري وبعد 1 مارس 2022 بموجب توكيل صادر بتاريخ 27 أبريل 2022 (ولكن تم توقيعه في 17 مايو 2022) في هيئة أتعاب شهرية قدرها 45,000 ريال قطري. وقد شملت الأتعاب الشهرية جميع النفقات ورسوم المحكمة. وشمل التوكيل الصادر في 2021 أي دعوى مدنية وجنائية مرفوعة باسم البنك وضده بما يصل إلى 25 دعوى قضائية في الشهر؛ إذا كان هناك أكثر من 25 دعوى قضائية، فسوف يتم احتساب مبلغ وقدره "*1,800 ريال قطري شهريًا لكل دعوى قضائية إضافية*". وشمل التوكيل الصادر في 2022 القضايا التي كان المكتب يترافع فيها بموجب التوكيل الصادر في 2021 و10 قضايا جديدة.

ii. وتم إرفاق الشروط القياسية للمكتب بالتوكيل الصادر في 2021 والتي نصت على تقديم خطاب تكليف لكل قضية وأنه سيتم احتساب أسعار الأتعاب بالساعة المعمول بها. وقد نصّ التوكيل الصادر في 2022 على الأسعار بالساعة والتي تضمنت سعر الساعة لكل شريك بقيمة 2,100 ريال قطري وبقيمة 1,450 ريالاً قطريًا للمساعد لكل ساعة؛ وتم احتساب سعر أعلى لكل من الشريك المدير وكبار المحامين. يبدو أن هذه الأسعار مطبقة على الأعمال التي لم يشملها التوكيل.

iii. وكانت الأتعاب التي دفعها البنك إلى المكتب عن القضايا التي ترافع فيها مكتب اليافعي للأشهر ذات الصلة كما يلي: 40,000 ريال قطري عن فبراير 2022 و45,000 ريال قطري عن مارس وأبريل ومايو 2022، بالإضافة إلى مبالغ صغيرة نسبيًا للأعمال الأخرى.

8. يمكن تلخيص مزاعم الطرفين في ما يتعلق بتوزيع العمل المنجز بموجب التوكيل على النحو التالي:

i. احتج البنك بأنه يحق له استرداد نصف أتعاب التوكيل الصادر في 2022 عن 3 أشهر مقابل التكاليف، إذ شغلت القضية 50% من وقت المكتب خلال الفترة البالغة ثلاثة أشهر تلك عندما كان لدى المكتب 12 قضية أخرى يترافع عنها لصالح البنك.

ii. واحتجت السيدة حمدية بأن الأتعاب التي حق للبنك استردادها يجب أن تستند إلى الأتعاب الشهرية لكل قضية تم تكليف المكتب بها ولا ينبغي احتساب أتعاب للأعمال بعد 24 أبريل 2022 لأن آخر عمل قام به المكتب كان في 24 أبريل 2022. ومن خلال الحساب على هذا النحو، فإن المبلغ الذي ينبغي السماح باسترداده مقابل التكاليف، مع أخذ التوكيل الصادر في 2021 في الاعتبار، هو 4,000 ريال قطري. كما تساءلت السيدة حمدية عن المبلغ الذي دفعه البنك في ما يتعلق بالأتعاب.

9. لم يتم تزويدنا بأي معلومات حول عدد الساعات التي تم العمل فيها. وفي ضوء سجلات المحكمة، يجب أن تكون قد تضمنت طلب معلومات من البنك حول المطالبة المقدمة في 20 فبراير 2022 من قبل السيدة حمدية، وطلب الحكم المستعجل الذي قدمته في

24 فبراير 2022، وصياغة الرد على الطلب (7 مارس 2022)، وبيان الدفاع (21 مارس 2022)، مستند موجز مقدم إلى المحكمة استجابةً للتوجيهات الصادرة عنها في 6 أبريل 2022، وحضور الجلسة في 25 أبريل 2022، واستلام الحكم في 12 مايو 2022.

10. لم يتم تزويدنا بأي معلومات حول الطريقة التي قسّم بها مكتب اليافعي الوقت بين مختلف القضايا التي قام فيها بتمثيل البنك أو تفاصيل القضايا الأخرى.

11. ومن المعلوم جيدًا أن البنك غالبًا ما يوزع أعمال التقاضي الخاصة به على أساس أتعاب تنافسية للغاية تأخذ في الاعتبار احتمالية أن تكون معظم القضايا مباشرةً وتوقع أن يحصل المكتب الذي يتولى أعمال التقاضي على قدر كبير من الأعمال ليست محلاً للنزاع. ولم يُدرج في التوكيل بند للقضايا الأكثر صعوبة. ولا يبدو لنا أن الصعوبات في المطالبة قد تحققت خلال فترة تكليف مكتب اليافعي. يجب أن نواصل في ظل هذه الظروف، على أساس أن الأتعاب المحتسبة على البنك لهذه القضية كانت تمثل الأتعاب القياسية للقضايا التي شملها الوكيل، والتي سنعتبرها أتعابًا إضافية للقضايا التي تزيد عن 25 في الشهر – 1,800 ريال قطري. وسنطبق هذا الأمر لمدة 3 أشهر. لا يساورنا شك في أن مكتب اليافعي قضى وقتًا في القضية أطول بكثير مما قد تشير إليه هذه الأتعاب، ولكن نظرًا لأن الاتفاق في التوكيل منح البنك هذا السعر المميز ولا يمكن للبنك استرداد أكثر مما وافق على دفعه بموجب العقد، فتصب المنفعة في صالح السيدة الحمدية في هذا الشأن.

12. ولذلك؛ نأمر بأن يُمنح البنك مقابل التكاليف مبلغًا وقدره 5,400 ريال قطري مقابل العمل الذي قام به مكتب اليافعي.

التكاليف المرتبطة بتكليف مكتب بدري بالمرافعة أمام الدائرة الابتدائية

13. تم الطعن على المطالبة المتعلقة بالأعمال التي قام بها مكتب بدري أمام الدائرة الابتدائية على أساس أن الوثائق لم تثبت المبلغ المستحق أو المبالغ التي دُفعت، وأن القضية لم تكن معقدة، وأن عدد المحامين التابعين للمكتب الذين اشتركوا في القضية كان أكثر بكثير مما كان مطلوبًا. وذكرت السيدة حمدية بأن إجمالي 80-100 ساعة هو كامل الوقت الضروري لجلسة المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف، وينبغي دفع هذا المبلغ بسعر 360 ريال قطري للساعة.

14. ترد نتائج الوقائع التي انتهينا إليها كما يلي:

i. تم تكليف مكتب بدري بشروط منصوص عليها في رسالة بريد إلكتروني صادرة بتاريخ 25 مايو 2022 والتي نصت على أتعاب إجمالية قدرها 65,000 ريال قطري غير شاملة النفقات. تم تحديد نطاق العمل الذي شمله إجمالي مبلغ الأتعاب بالرجوع إلى عرض أسعار مرسل عبر البريد الإلكتروني في 24 مايو 2022 (والذي نص على أتعاب أعلى بكثير). وقد نصت رسالة البريد الإلكتروني على أسعار العمل بالساعة للشركاء بمبلغ وقدره 1,250 ريالاً قطريًا ،وللمحامين وصغار المحامين بمبلغ وقدره 600 ريال قطري. وشمل نطاق العمل السعي للحصول على إذن للاستئناف ضد الحكم الصادر في مايو 2022 وأعمال أخرى حتى الجلسة في 27 يونيو 2022.

ii. وقدم مكتب بدري فاتورةً أظهرت أنه، في جزء من الفترة المشمولة في مبلغ الأتعاب الإجمالي، عمل تسع من الأشخاص مستحقي الأتعاب في القضية لإجمالي 180.17 ساعة تم احتساب أتعاب عنها وإجمالي 68.49 ساعة من دون احتساب أتعاب. وبتطبيق أسعار المحاسبة المتفق عليها للساعات التي تم احتسابها، فسيكون المبلغ الإجمالي هو 128,111.50 ريالاً قطريًا والذي خضع لخصم بنسبة 66.43% ليصبح إجمالي مبلغ الأتعاب 65,000 ريال قطري. كما تم تضمين 248.66 ساعةً في مبلغ الأتعاب الإجمالي والتي بلغت 193,110.50 ريالاً قطريًا وفقًا لأسعار الساعة المحددة.

iii. و تم تكليف مكتب بدري لاحقًا، بعد الجلسة المنعقدة أمام الدائرة الابتدائية في 27-28 يونيو 2022 وتقديم طلب للحصول على إذن للاستئناف في 4 يوليو 2022، بموجب شروط أخرى منصوص عليها في رسالة بريد إلكتروني صادرة بتاريخ 8 يوليو 2022 والتي نصت على ما يلي:

اعتقدنا، بعد إكمال نطاق الأعمال على النحو المحدد في عرض الأسعار لدينا الصادر بتاريخ 24 مايو 2202 ("عرض أسعار الأتعاب")، أنه سيكون من المفيد الاتفاق على أتعابنا للخطوة التالية إذا تم المُضي في الإجراءات. فنقترح في هذا الصدد، احتساب أتعاب على أي عمل قادم وتالٍ من الآن على أساس الوقت المستغرق (مع مراعاة الشروط والأحكام العامة لأتعاب مكتبنا كما هو مفصل في هذه الوثيقة) بمجرد إصدار الحكم والتوصل إلى رؤية أفضل بخصوص نطاق العمل المتوقع، ويمكننا حينها بالطبع أن نزودكم بعرض أسعار محدد للأتعاب لنطاق العمل هذا.

كانت الأسعار بالساعة هي نفسها المنصوص عليها في رسالة البريد الإلكتروني الصادرة بتاريخ 24 مايو 2022، والتي قيل بأنها تمثل تخفيضًا بنسبة 40-50% عن الأسعار المعتادة للساعة.

iv. تم تقديم ثلاث سندات أتعاب بإجمالي 47,575.50 ريالاً قطريًا عن فترة التكليف بموجب رسالة البريد الإلكتروني الصادرة بتاريخ 8 يوليو 2022: (1) 10,637.50 ريالاً قطريًا (للفترة من 18 إلى 19 يوليو2022)، و(2) 13,200.50 ريالاً قطريًا (للفترة من 5 أغسطس إلى 31 أغسطس2022)، و(3) 23,737.50 ريالاً قطريًا (للفترة من 1 إلى 30 سبتمبر 2022).

v. وقد دفع البنك الأتعاب بموجب الاتفاق حول مبلغ الأتعاب الإجمالي بتاريخ 25 مايو 2022 ،والفواتير الثلاثة اللاحقة.

15. يجب منح بعض البدلات للساعات التي عمل فيها مكتب بدري في البداية للإلمام بالقضية الراهنة؛ ولن تُعد مبلغًا قابلاً للاسترداد مقابل التكاليف. ومع ذلك، حتى مع هذه البدلات، فلا يساورنا أي شك في أن الساعات التي نعتبرها معقولةً ومناسبةً لقضية بهذه الأهمية والتعقيد والتي تم العمل عليها بموجب التوكيل الصادر في 25 مايو 2022 كانت أكبر بكثير من المبلغ المشمول في مبلغ الأتعاب الإجمالي. ولقد تفاوض البنك على أتعاب مناسبة له للغاية. ويحق له استرداد التكاليف بالكامل بمبلغ 65,000 ريال قطري.

16. كانت الأتعاب المحتسبة عن الفترة من 8 يوليو 2022 إلى 30 سبتمبر 2022 منطبقة على الفترة التي كان الطرفان ينتظران خلالها الحكم الثاني الذي صدر في 25 سبتمبر 2022. ومع ذلك، كان العمل ضروريًا في ما يخص طلب وقف تنفيذ الحكم الأول، وتجديد بطاقة الهوية القطرية للسيدة حمدية، وبعد 25 سبتمبر 2022 للنظر في الحكم. وكانت الأسعار التي تفاوض عليها البنك معقولةً لقضية بهذه الأهمية للطرفين ولدرجة التعقيد المُقدّرة في ذلك الوقت. ولذلك؛ نرى أن المبلغ الواجب استرداده مقابل التكاليف عن يوليو وأغسطس وسبتمبر 2022 هو مبلغ إضافي وقدره 35,000 ريال قطري.

17. وبالتالي؛ نرى أن المبلغ الواجب منحه لتغطية أتعاب مكتب بدري في ما يخص المرافعة أمام الدائرة الابتدائية يجب أن يمثل مبلغًا إجماليًا وقدره 100,000 ريال قطري.

التكاليف المرتبطة بتكليف مكتب بدري بالاستئناف أمام دائرة الاستئناف

18. تم الطعن في المطالبة بالتكاليف المتكبدة في تقديم الاستئناف ومتابعته على نفس الأساس الذي لخصناه في إطار المطالبة بالأتعاب المرتبطة بالجلسة أمام الدائرة الابتدائية.

19. وترد نتائج الوقائع التي انتهينا إليها كما يلي:

i. أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها الثاني في 25 سبتمبر 2022. وافق مكتب بدري في 26 سبتمبر 2022 على السعي للحصول على وقف تنفيذ وطلب الإذن بالاستئناف ،والمرافعة في جلسة الاستئناف على أساس الوقت الذي تم قضاؤه بالأسعار المُتفق عليها مسبقًا وبحد أقصى 135,000 ريال قطري.

ii. وكما تُظهر السندات بالأتعاب أن الوقت المقضي في العمل على الاستئناف كان كبيرًا؛ على سبيل المثال، في الفترة من 1 فبراير 2023 إلى 2 أبريل 2023، تم قضاء أكثر من 600 ساعة بأسعار محتسبة ومحددة تجاوزت 600,000 ريال قطري.

iii. وقام البنك بدفع المبالغ إلى مكتب بدري.

20. ليس لدينا شك مجددًا في أن الساعات التي نعتبرها معقولة والتي تم العمل فيها بموجب هذا الاتفاق كانت أكبر بكثير من المبلغ المشمول في الحد الأقصى. وقد قُضي جزء ملحوظ من الوقت بسبب الطريقة التي أدارت بها السيدة حمدية إجراءات التقاضي خاصةً في ما يتعلق بترتيبات الاستئناف. وبالرغم من أن البنك لم ينجح في جميع المسائل التي طرحها، إلا أنه نجح في المسائل الرئيسية. وبالنظر إلى تاريخ الاستئناف والطريقة التي مضى بها قدمًا، فقد تفاوض البنك في الواقع على حدٍ أقصى كان ملائمًا له للغاية من حيث نتيجته. ويحق له استرداد المبلغ بالكامل وقدره 135,000 ريال قطري مقابل التكاليف.

التكاليف المرتبطة بتكليف مكتب بدري بتقدير التكاليف

21. لقد تم الطعن في المطالبة المتعلقة بالتكاليف المتكبدة في تقدير التكاليف على أساس أنه لم يحق للبنك استرداد الأتعاب القانونية لتقديرات التكاليف وأن المبلغ المطالب به كان مُبالغًا فيه.

22. لذا؛ ننتهي إلى نتائج الوقائع التالية:

i. تم الاتفاق في 25 مايو 2023 على أن يقدم مكتب بدري مستنداته لتقدير التكاليف للبنك على أساس أتعاب شاملة وقدرها 36,500 ريال قطري، غير شاملة الحضور أمام المحكمة وعلى أساس أنه لن يكون هناك سوى تبادل لرسائل بريد إلكتروني مع السيدة حمدية؛ وأشار الاتفاق إلى أنه تم احتساب ذلك وفقًا لنفس الأسعار بالساعة كما هو موضح في الاتفاقات السابقة ،والتي كانت أقل بنسبة 40-50% من أسعارها المعتادة.

ii. كما بلغت قيمة السندات بالأتعاب للفترة من 17 مايو 2023 إلى 31 مايو2023 ، والتي أظهرت أنه تم قضاء 42.09، ساعةً 45,325 ريالاً قطريًا وفقًا للأسعار المتفق عليها. وقد دفع البنك الأتعاب الشاملة.

iii. ولم يتم تزويدنا بسندات بالأتعاب عن الوقت الذي تم قضاؤه في الرد على مستند السيدة حمدية.

23. كان إعداد المستند الخاص بالتكاليف شاملاً ومُفصّلاً. وقد أظهرت خبرتنا بالطريقة التي احتجت بها السيدة حمدية على المسائل المطروحة أن ذلك كان ضروريًا. تطلب الرد على مستند السيدة حمدية مزيدًا من العمل. نرى أن منح مبلغ 30,000 ريال قطري مقابل التكاليف أمر مناسب.

الخلاصة

24. لذلك؛ توصلنا إلى أن البنك يستحق تكاليفه بمبلغ وقدره 270,400 ريال قطري. وقد طلب البنك دفع التكاليف في غضون 10 أيام. ونرى أن مدة 28 يومًا تبدو أكثر منطقيةً ونُصدر توجيهًا بذلك.

بهذا أمرت المحكمة،

[توقّيع]

اللورد توماس، مقاطعة كومجد ،رئيس هيئة المحكمة

أُودعت نسخة مُوقّعة من هذا الحكم لدى قلم المحكمة.

التمثيل

ترافعت المدعية بالأصالة عن نفسها.

تم تمثيل المدعى عليه من قبل السيدة شادية المعوشي والسيدة كارين فران والسيدة غريس علم (مكتب بدري وسليم المعوشي للمحاماة ذ.م.م، بيروت، لبنان).